٢٩ـ تطلب إلى المدير العام أن يقدم ، في السنوات الثلاث المقبلة ، تقارير سنوية عن تنفيذ هذا القرار ، على أساس موحد على نطاق المنظومة ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية ؛

٣٠ـ تطلب إلى الدول الأعضاء في هيئات إدارة جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تكفل بصورة ثابتة التنفيذ الكامل للأحكام الواردة في هذا القرار ؛

٣١ـ تطلب أيضاً إلى هيئات إدارة أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تدخل التعديلات الضرورية اللازمة لتنفيذ أحكام الفقرات ١٥ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ إلى ٢٤ من هذا القرار وأن تعد معلومات عن التدابير المتخذة لإدراجها ، اعتباراً من عام ١٩٩١ ، في التقارير السنوية التي يقدمها المدير العام إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣٢ـ تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التعاون الكامل مع المدير العام في تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك بوجه خاص إعداد وتنفيذ الجدول المشار إليه في الفقرة ٢٨ من القرار ؛

٣٣ـ تؤكد من جديد الحكم الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن تمثيل البلدان النامية على مستوى الإدارة التنفيذية والمستويات المركزية الأخرى لاتخاذ القرارات في هياكل الأمانات في مجال الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ، وتطلب إلى المدير العام أن يدرج في تقريره السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ، فرعاً عن تنفيذ هذا الحكم ؛

٣٤ـ تطلب إلى المدير العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، في إطار استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات ، تحليلاً شاملاً لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم توصيات مناسبة .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢١٢/٤٤ ـ التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ واللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وتحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٠/١٩٨٩ المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٨٩ (٧٧) بشأن الفقر المدقع ،

وإذ تدرك عدم كفاية الاهتمام الذي يولى للظاهرة الإنسانية المتعلقة بالفقر المدقع في البلدان النامية ، وهي ظاهرة لا تطولها في كثير من الأحيان الإجراءات الدولية والحكومية الدولية والتحليل الإحصائي الراهن ،

وإذ تدرك أيضاً أن الفقر ، مع أنه ليس ظاهرة إنسانية جديدة ، قد زاد بصورة حادة بلغت أبعاداً مثيرة للانزعاج في البلدان النامية ، مما يشكل تهديداً لذات النسيج الاجتماعي ـ السياسي لهذه البلدان ، ويقوّض السلم والوئام فيها ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن أكثر من بليون نسمة في أنحاء العالم ، معظمهم في البلدان النامية ، لايزالون يعيشون في ظروف من الفقر المدقع والبؤس ، حيث يشكّل الجوع وسوء التغذية والمرض والأمية واحتمال الموت المبكر جزءًا لايتجزأ من حياتهم ،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضاً إزاء حالات الانخفاض الشديد في مستويات المعيشة ، ومستويات الدخول والعمالة ، والمستويات الصحية والتغذوية والتعليمية ، مما أدّى إلى تفاقم انتشار الفقر على نطاق واسع في المناطق الحضرية والريفية على السواء في معظم البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في البلدان النامية يمثل واحداً من أهم الأهداف الإنمائية التي تتشاطرها البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ، وأنه يتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن القضاء على الفقر ، باعتباره هدفاً وطنياً ، استحق أولوية عليا في السياسات المحلية والجهود الإنمائية الوطنية في البلدان النامية ، وأنه يلزم وضع برامج محددة لحل هذه المشكلة ،

وإذ تدرك أن الحالة الاقتصادية الصعبة في البلدان النامية ، التي تزيدها سوءًا جوانب محددة في الأوضاع الاقتصادية الدولية ، بما لها من آثار معاكسة ، قد عرقلت عملية التنمية في تلك البلدان وحدّت من قدرتها على الاضطلاع ببرامج اجتماعية واقتصادية من أجل القضاء على الفقر ،

وإذ تدرك أيضاً أنه مما يزيد من صعوبة القضاء على الفقر مجموعة من العوامل في البيئة الاقتصادية الدولية تعيق النمو والتنمية في البلدان النامية ، منها تدهور معدلات التبادل التجاري ، واستمرار النزعة الحمائية ، وحدوث انخفاض حاد في التدفقات المالية والرأسمالية ، وارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة ، وانخفاض أسعار سلع أساسية كثيرة ، والعبء الثقيل الذي تمثله الديون الخارجية ،

وإذ تؤكد أن هناك صلة قوية ، في البلدان النامية ، بين الفقر والتنمية والبيئة ، مما يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة ، على جميع المستويات ، لضمان التوصل إلى حلول شاملة وفعّالة بهدف القضاء على الفقر ،

(٧٧) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1989/20) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

وإذ تشدد على أن العدد الهائل من الناس الذين يعيشون في فقر في البلدان النامية يشكل ، في حد ذاته ، تحدياً للمجتمع الدولي ، وفي الوقت ذاته ، أحد الموارد المحتملة التي يمكن ، عن طريق اتباع نهج ابتكارية جديدة للقضاء على الفقر في البلدان النامية ، أن تدمج في عملية التنمية لتصبح قوة دافعة للنمو والتنمية في تلك البلدان ،

١ ـ تحيط علماً بتقرير الأمين العام (٧٨) بشأن الموضوع ؛

٢ ـ تسلّم بأن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ، مقرونة بنهج إنمائي موجَّه نحو النمو ، أمر حاسم لنجاح الجهود التي تبذلها البلدان النامية في القضاء على الفقر ؛

٣ ـ تطلب إلى المجتمع الدولي أن يقوم ، على سبيل الأولوية ، بتكثيف أعماله المتعلقة بوضع برامج عملية المنحى ، ذات نهج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل ، من أجل القضاء على الفقر دعماً لجهود البلدان النامية ذاتها ؛

٤ ـ تدعو المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير محددة بهدف زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ، لدعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان للقضاء على الفقر ؛

٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن ينسق الإجراءات العاجلة الملائمة للقيام ، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى المتعددة الأطراف ، بوضع برامج محسنة وموسعة وعملية المنحى للتعاون التقني من أجل القضاء على الفقر داخل إطار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً لسياسات تلك البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها ؛

٦ ـ تدعو الحكومات إلى أن تضمّن القضية الحيوية المتعلقة بالقضاء على الفقر في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ، وفي المؤتمر ذاته ، وأن تدمجها بالقضايا البيئية ذات الصلة ، بغية تعزيز التعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية ؛

٧ ـ تطلب إلى لجنة التخطيط الإنمائي ، آخذة في الاعتبار أن مسألة القضاء على الفقر قد أدرجت بوصفها أحد الجوانب ذات الأولوية للتنمية في المخطط الموصى به لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (٧٩) ، أن تقدم إلى اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، في دورتها التي ستعقد في الفترة من ٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، في ضوء هذا القرار ، مقترحات محددة للعمل على القضاء على الفقر في البلدان النامية ؛

٨ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، بمساعدة اللجان الإقليمية ، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً مرحلياً ، وفي دورتها السادسة والأربعين تقريراً شاملاً يتضمن ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) تحليل للتأثيرات المتنوعة التي تحدثها الأوضاع الاقتصادية الدولية المعاكسة على اشتداد الفقر في البلدان النامية ؛

(ب) موجز لخبرة البلدان النامية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر ؛

(ج) توصيات محددة باتخاذ تدابير فعّالة على صعيد السياسة العامة من أجل القضاء على الفقر بصورة عاجلة ودائمة وفقاً لهذا القرار ؛

(د) بيان عن تنفيذ هذا القرار ؛

٩ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتيها الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين بنداً بعنوان « التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية » .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢١٣/٤٤ ـ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد أن الإنسان هو محور جميع الأنشطة الإنمائية ،

وإذ تدرك أن تنمية الموارد البشرية مفهوم واسع يضم عناصر جمّة ويتطلب استراتيجيات وسياسات وخططاً وبرامج متكاملة ومنسقة لكفالة تنمية كامل إمكانات البشر ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، و ٨١/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ بشأن تنمية الموارد البشرية ،

وإذ تشدد على أن التعليم واكتساب المهارات ورفع مستواها ، وكذلك مواصلة التدريب التقني ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً لا تنفصم عُراه بالنمو الاقتصادي والتنمية المطردة لجميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي في دعم وتعزيز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وتؤكد أيضاً ، في هذا السياق ، الدور القيّم الذي يمكن للتعاون التقني ، ولاسيما التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أن يؤديه ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الأثر السلبي للحالة الاقتصادية الدولية في الثمانينات على البلدان النامية ، وتدابير التكيف الناتجة عن ذلك ، قد أدت إلى إجراء تخفيضات كبيرة في النفقات الوطنية ، بما في ذلك النفقات في قطاعات حاسمة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية ، وفي هذا الخصوص ، لأن طول مدة تخفيض الاستثمار في تنمية الموارد البشرية سيحدث آثاراً خطيرة بالنسبة لاطراد النمو والتنمية ،

---

(٧٨) A/44/467 و Corr.1 .

(٧٩) انظر القرار ١٦٩/٤٤ ، المرفق .